

Distr.: General
13 January 2022
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الخصوصية وحماية البيانات الشخصية في المنطقة الإيبيرية الأمريكية: مسيرة نحو العولمة؟

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في الخصوصية، آنا بريان نوغريس

موجز

شهدت المنطقة الإيبيرية الأمريكية تطوراً مثيراً للاهتمام في مجال الخصوصية وحماية البيانات الشخصية منذ فجر القرن الحادي والعشرين.

يتناول هذا التقرير الوضع الراهن في المنطقة الإيبيرية الأمريكية فيما يتعلق بالخصوصية من منظور حماية البيانات الشخصية والمعلومات الأساسية بشأنها ونهجها الدولي. ويحلل التقرير المسألة استناداً إلى تطور نظام أوروغواي على مدى السنوات العشرين الماضية. كما يصف عملية تطوره فيما يتصل ببقية البلدان الإيبيرية الأمريكية، وأخيراً يحلل كيفية توجيه أنظمة حماية البيانات الشخصية في السنوات الأخيرة لتتواءم مع النظام الإيبيري الأمريكي لحماية البيانات الشخصية.

وتلاحظ المقررة الخاصة أن موضوع دراسة هذا التقرير يمكن أن ينتصب مثلاً على طريقة للعمل معاً من أجل عالم يتم فيه الاتفاق على مبادئ فيما يتعلق بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية واحترامها، ويجري فيه تنفيذ معايير الخصوصية الرقمية، ويصبح فيه التكامل والمواءمة تحديين يمكن رفعهما، وذلك دائماً باتباع مفهوم أخلاقي يحترم تنوع الشعوب.



أولاً- مقدمة

- 1- الفقه القانوني الذي يصون الخصوصية وحماية البيانات الشخصية هو نتيجة للقلق المتنامي بشأن تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي أصبحت توفر إمكانية لا تقف أمام إدارة المعلومات والتلاعب بها، مع إمكانية المساس بحرية الناس وحياتهم وكرامتهم.
- 2- وتطورت التكنولوجيا بطريقة أدت إلى تصميم جديد للعالم وأشكال التواصل والتنشئة الاجتماعية والتعليم والعمل، وكذا إلى طريقة جديدة لمواجهة مشاكل الصحة والثقافة والتنمية الاجتماعية. وفي هذه الطريقة، لمبدأ الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، باعتبارها من الحقوق الأساسية للأفراد، أثر أكبر على كرامة الإنسان في الوقت الراهن مما كان عليه تاريخياً، حيث يعزز الاستقلالية، وصنع القرار، والابتكار، وباختصار تطوير الشخصية البشرية الخاصة.
- 3- ويشكل النزاع الاصطناعي، وتقنية الكتل المتسلسلة، وسرعة معالجة المعلومات، والواقع الافتراضي، والواقع المعزز، والتكنولوجيا الأحيائية، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، والمراقبة الجماعية بالفيديو، والطباعة ثلاثية الأبعاد ظواهر كاسحة تجلب معها تحولات عميقة في طريقة مواجهة الحياة اليومية.
- 4- وعلاوة على ذلك، لم تقتصر الجائحة على تسريع عمليات الرقمنة، بل أدت أيضاً إلى تحويل حياة الناس نحو مزيد من التكامل مع التكنولوجيات، وهذا ما يجلب، بموازاة مزاياه الكبيرة، مخاطر جسيمة، ولا سيما فيما يتعلق بأمن المعلومات والخصوصية والتعامل مع البيانات الشخصية.
- 5- وفي هذا السياق، ينبغي أن يوضع في الاعتبار دائماً أن الفرد هو مركز كل عالم معياري وأن ترسيخ حقوق الإنسان الأساسية عنصر أساسي لنماء الشخصية في المجتمعات الديمقراطية. ويجب أن يهدف الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية وحمايتها دائماً إلى جعل حياة الناس أتمّ، بحيث تجعل الإنسان دوماً في صميم سيادة القانون.
- 6- وحماية خصوصية الأفراد وبياناتهم الشخصية تعني أيضاً مراعاة كرامتهم ومساواتهم وحيثهم، كما تعني العمل من أجل مجتمع أكثر مساواة لا تكون فيه الخصوصية امتيازاً لقلّة قليلة.
- 7- ويُقدم الحق في الخصوصية، وخاصة الحق في حماية البيانات الشخصية، باعتبارها أشكالاً لحماية الأفراد من خلال منحهم وسائل لتأكيد استقلاليتهم وكرامتهم على قدم المساواة مع الآخرين. وتتطلب هذه الحقوق، مثل جميع الحقوق، ضماناً فعالاً على مستوى الولاية القضائية. ويقدر ما تضمن هذه الحقوق قدرة الأفراد على التواصل والمشاركة، فإنها تشكل عناصر محددة في وجود مجتمع ديمقراطي كما في أدائه لوظيفية بصورة كاملة.
- 8- وتلعب المعايير في هذه المسألة دور ضمانات للفرد في ممارسة حقوقه الأساسية، حيث تمنح وسائل لحماية الخصوصية والكرامة والمساواة، وفي نهاية المطاف، حرية الأشخاص. ويعتبر الحق في حماية البيانات الشخصية بخاصة عنصراً أساسياً لنماء الشخصية في المجتمعات الديمقراطية، وكذلك لوجود مجتمع ديمقراطي وأدائه وظيفته. وتهدف إلى تعزيز التدفق المضبوط للبيانات الشخصية، وفي الوقت نفسه تشجيع التجارة.

ثانياً- النظام الإيبيري الأمريكي: معلومات أساسية

- 9- تمتلك غالبية البلدان الإيبيرية الأمريكية بالفعل في فجر القرن الحادي والعشرين نظماً لحماية البيانات تختلف، بشكل عام، اختلافاً كثيراً عن النظم الحالية من حيث إنها لا تعترف صراحة بالحق في حماية البيانات الشخصية، على الرغم من أن بعض الدساتير، مثل دستور كولومبيا لعام 1991، المعدل عام 2003، ينظم بالفعل ما يتصل بالخصوصية.

- 10- وإذا نُظر إلى حالة أوروغواي، التي تتبع الخط العام الإيبيري الأمريكي، يُلاحظ أن حق الإنسان الأساسي في حماية بياناته الشخصية كان دائماً يتمتع بمركز الحماية في النظام القانوني، وإن كان يعاني من تفاوتات كبيرة، كما سيتبين في الفصول التالية.
- 11- ويرتبط دستور أوروغواي - بانتهاجه اتجاهها يتكرر في أمريكا اللاتينية - بنظام لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية يقر، من خلال اعترافه بلا حصرية الحقوق الدستورية، بأن تعداد الحقوق والواجبات والضمانات لا يستبعد حقوقاً وواجبات وضمانات أخرى متأصلة في الشخصية الإنسانية أو مستمدة من الشكل الجمهوري للحكم.
- 12- وفي الواقع، على الرغم من أن الحق في الخصوصية غير مكرس بصورة محددة في دستور أوروغواي، تنص المادة 7 على حق سكانها في حماية تمتعهم بحياتهم وشرفهم وأمنهم وعملهم وممتلكاتهم، وتنص على أنه لا يجوز حرمان أي شخص من هذه الحقوق إلا وفقاً للقوانين الموضوعة لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة.
- 13- واستناداً إلى المادة 7 من دستور أوروغواي المذكورة أعلاه، يميز الفقه القانوني لذلك البلد بين الدرجة الأولى من الحقوق الأساسية المعترف بها في الدستور، وهي حقوق وجودها سابق لذلك النص المعياري ومتأصلة في جميع سكان البلد بصفتهم أفراداً من الجنس البشري (الحرية، والحياة، والشرف، والأمن، والعمل، والملكية)، عن درجة ثانية من الحقوق المكرسة دستورياً لصالح الفرد تشكل في جوهرها الحق في حماية التمتع بكل من الحقوق الموجودة من قبل وكذا التي تولدها اللائحة الخاصة التي يضعها النص المعياري.
- 14- ويستند هذا المفهوم إلى ثلاث مواد من دستور أوروغواي: المادة 7، سالف الذكر، والمادتان 72 و332. وتوفّق هذه المواد بين مفهوم القانون الطبيعي الذي أخذ به دستور أوروغواي عند اعترافه بوجود حقوق سابقة لكنها لا تحتاج إلى إنشائها معيارياً ولا يتوقف سريانها لعدم وجود لوائح محددة. وسيستعاض عن عدم وجود لائحة محددة باللجوء إلى أسس القوانين المماثلة والمبادئ العامة للقانون والاجتهاد الفقهي المقبول عموماً.
- 15- وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الحق في الوصول إلى البيانات الشخصية وحمايتها وفي الخصوصية، التي لا تحظى في الوقت الراهن بالاعتراف القانوني الصريح.
- 16- ومع ذلك، فإن جميع حقوق الأفراد تتطلب ضمانات فعالة، وهي لا تقدم تلقائياً بمجرد تكريس الحقوق على الصعيد المعياري.
- 17- ويجدر طرح سؤال بشأن الحد الأقصى لهذا الامتياز الدستوري ويجب أن يفهم على أنه مبدأ الشرعية، والذي بموجبه يقوم القانون الصادر لاعتبارات المصلحة العامة بوضع الحد.
- 18- ويكرس هذا التصور الذي أخذ به دستور أوروغواي حقوق الإنسان الأساسية، لكن مجرد تكريسها دستورياً تعوزه عناصر الضمان الكافية لحماية حق أساسي من حقوق الإنسان ملازم للخصوصية وحماية البيانات الشخصية والكرامة، ما دامت هذه الحقوق غير مكرسة بشكل عام وصريح في النظام القانوني الوضعي للبلد. وهذا يعني ضمناً أن هناك حدوداً لممارسة الحقوق بشكل ملائم ولممارسة الضمانات التي تسعى إلى إعمال هذه الحقوق.
- 19- وأمام ضرورة تجسيد المقتضيات البرنامجية للدستور التي تحيل إلى المبادئ العامة للقانون، وطالما أن هذه المبادئ تشمل حقوق الإنسان الأساسية في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، يكتسي تحليل العهود والاتفاقيات والإعلانات الدولية التي تحدد شكلها أهمية للموضوع.

20- ومن دون السعي إلى إجراء دراسة مستفيضة للصوصك الدولية، يبرز في هذا المجال من حيث المبدأ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 2200 ألف (د-21) المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1966⁽¹⁾، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان: "ميثاق سان خوسيه دي كوستاريكا"⁽²⁾؛ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 217 ألف (د-3)، المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1948⁽³⁾؛ واتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية، التي اعتمدها مجلس أوروبا عام 1981 وحُدِّثها عام 2018؛ والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تحكم حماية الخصوصية وتدفق البيانات الشخصية عبر الحدود، التي اعتمدت عام 1980 وعدلت عام 2013؛ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 95/45 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1990، وغيرها.

21- ومن بين الصكوك الإقليمية ذات الصلة في أمريكا هناك أيضاً معايير حماية البيانات الشخصية للدول الإيبيرية الأمريكية التي أقرتها الشبكة الإيبيرية الأمريكية لحماية البيانات عام 2017.

22- ويجدر التساؤل عن تراتبية المعاهدات الدولية في النظم القانونية.

23- في حالة الأرجنتين، تمنح الفقرة 22 من المادة 75 من الدستور نفسها مرتبة دستورية للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وفي المادة نفسها، تحدد الفقرة 23 منها سلطة الكونغرس في اعتماد تدابير إيجابية لضمان التمتع الكامل بالحقوق المعترف بها في المعاهدات الدولية وممارستها.

24- وفي حالة أوروغواي، للقانون الذي يصدق بموجبه على معاهدة مرتبة قانون. ولا يوجد نص صريح يعطي مرتبة للمعاهدات الدولية. بيد أن الفقه القانوني يدفع بأن الحقوق والواجبات والضمانات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية يمكن أن تدرج في القانون المحلي برتبة دستورية لأنها متصلة في الشخصية البشرية أو مستمدة من الشكل الجمهوري للحكم، وبالتالي تدخل ضمن تعريف المادة 72 من الدستور. وهذا الاعتبار متسام، لأنه يلزم بمواءمة ضرورية بين القانون المحلي والقانون المنبثق من مصادر دولية فيما يتعلق بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية.

25- واستندت العديد من البلدان الإيبيرية الأمريكية في نظمها لحماية البيانات إلى أحكام تنظيمية استُكملت مع تطورات الاجتهاد القضائي التي أتت لسد الفراغات ووضع مبادئ أساسية (كوستاريكا)، بينما استندت أخرى في نظمها إلى لوائح قطاعية بيرو⁽⁴⁾ وشيلي⁽⁵⁾، تكملها أحكاماً إدارية تؤمّن حماية البيانات الشخصية والحق في الوصول، بدرجة أكبر أو أقل من الصراحة، حسب الحالات.

26- وتحدد أطر تنظيمية أخرى البيانات الحساسة، كما في حالة المادة 4 من قانون باراغواي رقم 2001/1682.

27- وتنظم بعض النظم شرط الموافقة الصريحة، كما في حالة الأرجنتين، بموجب المادة 5 من القانون رقم 25-326 والمادة 5 من المرسوم رقم 2001/1558، التي شكلت حالة معزولة لتنظيم البيانات الشخصية في المنطقة الإيبيرية الأمريكية من عام 2001 إلى عام 2008، عندما عززت أوروغواي نظام حماية البيانات، حيث اتبع كلا البلدين بذلك نموذج نظام الحماية الأوروبي.

(1) المادة 17.

(2) المادة 11.

(3) المادة 12.

(4) القانون الأساسي الدستوري المتعلق بالقواعد العامة لإدارة الدولة والرسوم التنفيذية للقانون رقم 1/19.653، لعام 2001، للوزارة القائمة بالأمانة العامة لرئاسة شيلي.

(5) القانون رقم 2001/27489، المؤرخ حزيران/يونيه 2001، الذي ينظم المراكز الخاصة لمعلومات المخاطر وحماية أصحاب المعلومات.

- 28- وقد كرست دعوى الحق في حماية البيانات الشخصية في بعض الدساتير الإيبيرية الأمريكية تكريساً صريحاً، كما هو الحال في إكوادور⁽⁶⁾، وباراغواي⁽⁷⁾، والبرازيل⁽⁸⁾، بينما يعترف ضمناً في دساتير البرتغال⁽⁹⁾ وكولومبيا⁽¹⁰⁾ بالدعوى إلى جانب العناصر الخاصة بحماية البيانات الشخصية. ويعترف في البرازيل⁽¹¹⁾ والمكسيك⁽¹²⁾ بحق الوصول.
- 29- ومع الأخذ بدعوى الحق في حماية البيانات الشخصية، تتكون بعض أنظمة الضمان الأكثر فعالية وتحديثاً، على الرغم من أنها تُجوزت جميعها بشكل عام مع ظهور النظام الإيبيري الأمريكي الجديد لحماية البيانات الشخصية الذي ما فتئ يتشكل في السنوات الأخيرة.
- 30- وبعبارة عامة، فقد كانت النظم المعيارية للبلدان الإيبيرية الأمريكية تنص بالفعل في نهاية القرن العشرين على أن ثمة مركزاً دستورياً في هذا المجال، وإن كان لا يوجد حكم ينظم صراحة مسائل الخصوصية وحماية البيانات الشخصية أو دعوى الحق في حماية البيانات الشخصية، كما سيجري توضيحه فيما يتعلق بحالة أوروغواي، وأن صون هذا الحق الإنساني الأساسي موجود وملائم طالما أنه يقوم على تصور لحقوق الإنسان يستند إلى القانون الطبيعي، كما هو الأمر فيما يتعلق بالفلسفة التي تلهم ما نص عليه مما جرى تحليله أعلاه.
- 31- بيد أن النظام في عدة بلدان كانت له عيوبه عند تطبيق الأحكام البرنامجية للدساتير في محاولة لتنفيذ الأحكام التي تشير إلى المبادئ العامة للقانون بطريقة تشمل حقوق الإنسان في الكرامة وحماية البيانات الشخصية والخصوصية.
- 32- وأكملت الصورة الأحكام القطاعية التي اعتمدها بعض البلدان بشأن البيانات الصحية أو البيانات الإحصائية أو بيانات الأطفال أو سجلات الائتمان أو السر المهني أو غيرها.

ثالثاً - النظام الإيبيري الأمريكي: معالم على طريق التحول

- 33- كانت هناك ثلاثة معالم بارزة ميزت العملية التي سنتوج بوضع تشريع إيبيري أمريكي بشأن حماية البيانات الشخصية.
- 34- كان أولها هو إعلان مؤتمر القمة الإيبيري الأمريكي الثالث عشر لرؤساء الدول والحكومات بسانتا كروز دي لا سييرا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، الذي جاء في الفقرة 45 من ديباجته ما يلي: "إذ ندرك أن حماية البيانات الشخصية حق أساسي للأفراد، وإذ نسلط الضوء على أهمية المبادرات التنظيمية الإيبيرية الأمريكية لحماية خصوصية المواطنين الواردة في إعلان أنتيفوا الذي أنشئت بموجبه الشبكة الإيبيرية الأمريكية لحماية البيانات، المفتوحة لجميع بلدان مجموعتنا".
- 35- وبعبارة مماثلة، في الإعلان الختامي المعتمد في المؤتمر الدولي السابع والعشرين لسطات حماية البيانات والخصوصية، المعقد في مونترو بسويسرا في أيلول/سبتمبر 2005، اعترف من جديد بأهمية أنشطة هذه الشبكة على الصعيد العالمي.

(6) المادة 5 (الثانية والسبعون) من الدستور السياسي لجمهورية البرازيل الاتحادية لعام 1988.

(7) المادة 135 من دستور جمهورية باراغواي لعام 1992.

(8) المادة 92 من دستور الإكوادور لعام 2008.

(9) المادة 35 من دستور البرتغال لعام 1976.

(10) المادة 15 من الدستور السياسي لكولومبيا لعام 1991.

(11) القانون رقم 507-9 في البرازيل، 1997.

(12) القانون الاتحادي بشأن الشفافية والحصول على المعلومات الحكومية العامة في المكسيك، المؤرخ 11 حزيران/يونيه 2002.

36- والمعلمة الثانية هي إعلان أنتيغوا (غواتيمالا)، بمناسبة الاجتماع الإيبيري الأمريكي الثاني المعني بحماية البيانات الشخصية المعقود في حزيران/يونيه 2003، الذي اعتمده ممثلو الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبيرو، والسلفادور، وتشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، ولا سيما عندما ينص أعضاؤه على ما يلي:

"1- تشتمن الاهتمام والقلق والالتزام المتزايد الذي برز مع حماية البيانات الشخصية في البلدان الإيبيرية الأمريكية.

2- تكرر التأكيد على اعتبار حماية البيانات الشخصية حقاً أساسياً أصيلاً للأفراد، ولا سيما من أجل احترام خصوصيتهم وقدرتهم على التحكم والتصرف فيها.

...

5- تشير إلى ضرورة تشجيع اعتماد تدابير تضمن مستوى عالياً من حماية البيانات، وكذا إلى ملاءمة وجود أطر معيارية وطنية تضمن الحماية الكافية في جميع البلدان الإيبيرية الأمريكية، مستلهمة من التقاليد القانونية المشتركة واحترام الحقوق الأساسية ومصالح بلدان كل منها. وينبغي أن تراعي هذه الأطر المعيارية المبادئ الأساسية لحماية البيانات المعترف بها في الصكوك الوطنية. وبهذا المعنى، تعتبر المبادرات التنظيمية التي أطلقت في مختلف البلدان الإيبيرية الأمريكية إيجابية للغاية.

6- تبرز أهمية تعزيز مبادرات تبادل الخبرات فيما بين البلدان الإيبيرية الأمريكية، بإنشاء قنوات دائمة للحوار والتعاون في مجال حماية البيانات.

7- تحقيقاً لهذه الغاية، ومن أجل تعزيز التعاون المتبادل والمستمر فيما بينها، وإذ تمضي قدماً على خطى المنتدى الدائم الذي أنشئ بمناسبة الاجتماع الأول، تلتزم في الشبكة الإيبيرية الأمريكية لحماية البيانات ...، مفتوحة أمام انضمام ممثلي جميع البلدان الإيبيرية الأمريكية.

...

8- تدرك أن الحق في حماية البيانات الشخصية يعزز سيادة القانون ويساعد على تمكين الديمقراطية في البلدان الإيبيرية الأمريكية، وكذا هيبته ومصداقيتها في عالم معولم. وتحقيقاً لهذه الغاية، وفي الإطار القانوني والمؤسسي لكل بلد من بلدانها، ستبذل، في حدود اختصاص كل منها، الجهود اللازمة لتعزيز حماية البيانات الشخصية في إطار المؤتمر الإيبيري الأمريكي، إيقاناً منها أن من شأن ذلك أن يعزز نشر هذا الحق الأساسي الهام والوعي به".

37- وتتمثل المعلمة الثالثة في إعلان كارتاخينا دي أندياس (كولومبيا) لعام 2004، الذي يقر، بالنظر إلى أهمية وظيفة الإعلام التي تضطلع بها الشبكة الإيبيرية الأمريكية لحماية البيانات، وهو أمر مفيد في فهم كيفية عمل حماية البيانات في كل بلد، اتخاذ موقف أكثر استباقية سعياً إلى تحقيق إنجازات ملموسة أكثر ترمي إلى تبادل المعلومات ذات الصلة بهذا المجال، وإنشاء مجلس دائم للمساعدة المتبادلة والتعاون في وضع وثائق أو مقترحات مشتركة. وهكذا ظهرت وقتها، وفي السنوات اللاحقة، وثائق عن حماية البيانات في القطاع المالي (كارتاخينا دي أندياس، 2004)؛ والنقل الدولي للبيانات: المنظوران الأوروبي والإيبيري الأمريكي (كارتاخينا دي أندياس، 2004)؛ وقطاع الاتصالات والإنترنت في مواجهة الهجمات على الخصوصية (كارتاخينا دي أندياس، 2004)؛ والقطاع التجاري واستخدام المعلومات لأغراض التسويق (كارتاخينا دي أندياس، 2004)؛ وجدوى إنشاء سلطات إشرافية في بيئة أمريكا اللاتينية (المكسيك، 2005)؛ والحكومة الإلكترونية والاتصالات (المكسيك، 2005)؛

والوصول إلى المعلومات العامة وحماية البيانات (المكسيك، 2005)؛ والتعزيز التنظيمي والمواءمة (سانتا كروز دي لا سييرا، 2006)؛ وشبكة "أونلاين" (on-line) (سانتا كروز دي لا سييرا، 2006)؛ وصكوك التنظيم الذاتي (سانتا كروز دي لا سييرا، 2006)؛ ومعالجة البيانات الصحية المتعلقة بالسجلات الطبية (سانتا كروز دي لا سييرا، 2006)؛ والمبادئ التوجيهية لتنسيق تنظيم حماية البيانات في الجماعة الإيبيرية الأمريكية (كارتاخينا دي أندياس، 2007). وهذا الشكل من أشكال العمل للشبكة الإيبيرية الأمريكية موجود حتى يومنا هذا، وبهذا المعنى يمكن الاطلاع على الوثائق التالية على موقعها الشبكي: توصيات الشبكة الإيبيرية الأمريكية لحماية البيانات بشأن معالجة البيانات الشخصية عن الصحة في أوقات الجوائح (2021)، والتوصيات المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية من خلال خدمات الحوسبة السحابية (2021)، وإعلان الشبكة الإيبيرية الأمريكية لحماية البيانات من العنف الرقمي في حق النساء والفتيات (2021)، والتوصيات العامة المتعلقة بمعالجة البيانات في الذكاء الاصطناعي (2019)، ومبادئ توجيهية محددة للائتمثال للمبادئ والحقوق التي تنظم حماية البيانات الشخصية في مشاريع الذكاء الاصطناعي (2019)، ومعايير حماية البيانات الشخصية للدول الأمريكية (2017).

رابعاً - النظام الإيبيري الأمريكي: تطوره

38- تتكون النظم القانونية لحماية البيانات الشخصية من مجموعة من المبادئ التي تحترم الخصوصية والطريقة الملائمة لحماية البيانات الشخصية، وتأخذ في الاعتبار أيضاً أهمية تعزيز التدفقات الاقتصادية. وهي تشمل تنظيم حقوق وإجراءات صاحب البيانات، وتنظيم الموافقة والمسؤوليات والحماية التفاضلية والأمن وسلطات حماية البيانات والعقوبات وغيرها من الجوانب.

39- وتشكل طريقة تنظيم هذه العناصر المختلفة أنظمة مختلفة. وهكذا، يمكن تحليل النظم القائمة على التنظيم الذاتي أو على القواعد القطاعية. ويُلاحظ أن بعض النظم تعتمد على سلطات الحماية، بينما لا يوجد في الهياكل التنظيمية لأخرى هذا النوع من السلطات التي تتخذ إجراءات استباقية وقائية. ويُلاحظ أيضاً أن هناك نماذج للتنظيم المشترك تعرف مشاركة الشركات والصناعات والتجارة والدولة والمستخدمين ووكالات الرقابة بغية توليد مجالات للتحليل واتخاذ القرارات المثلى.

40- وفي المنطقة الإيبيرية الأمريكية، يمكن القول إن معظم البلدان تعتبر الحق في الخصوصية حقاً أساسياً في دساتيرها، كما جرى توضيحه في الفصل الثاني أعلاه.

41- وفيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية، وهو بدوره حق أساسي من حقوق الإنسان، أُحرز تقدم كبير على مدى العقدين الماضيين، حيث صير إلى سن قوانين تستند إلى النظام الأوروبي لحماية البيانات.

42- وهذا يعني وجود قانون عام لحماية البيانات الشخصية، إضافة إلى مجموعة من المبادئ التي يجب احترامها، من بينها مبدأ الموافقة، كأساس لمشروعية معالجة البيانات، ومبدأ الغرض، الذي يضع حدود الموافقة القانونية، وكذا التزامات وحقوق ومسؤوليات مختلف الجهات المعنية. وكرست المشاركة اللازمة لسلطة إشرافية، يجب أن تمارس مهامها بصورة مستقلة، ويمكنها أن تمارسها بصورة قبلية بطريقة وقائية وأن تقرض جزاءات بصورة بعدية في حالة عدم الامتثال. ومن الشائع أيضاً أن أي نظام لحماية البيانات يتضمن صكوكاً قانونية لضمان الحقوق في شكل إداري وقضائي، عادة ما تُستكمل باليات أمن الحواسيب.

43- وفي نهاية القرن الماضي، لم تعرف المنطقة الإيبيرية الأمريكية بلدانا كرسست هيئاتها التشريعية حماية البيانات الشخصية بصفة عامة، باستثناء شيلي (القانون رقم 19-628، لعام 1999) والأرجنتين (القانون رقم 25-326، لعام 2000)، بالإضافة إلى حالي إسبانيا والبرتغال، اللتين كانتا تقودان حركة التحول انطلاقاً من الاتحاد الأوروبي. وكان ينظر إلى حماية البيانات الشخصية في البلدان الأخرى في المنطقة

الإيبيرية الأمريكية على أساس مفهوم القانون الطبيعي المأخوذ في الدساتير الوطنية، وجاء الدفاع عن هذا الحق من تفسير هذه الدساتير المتناغم مع المعاهدات الدولية وبعض أحكام القانون المحلي الجاري بها العمل. وجاءت بعض الأحكام القطاعية المعتمدة في مختلف البلدان، من جهتها، لتكمل النظام في هذا المجال.

44- وشيئاً فشيئاً، أصبحت مبادرة اتباع النموذج المقترح عام 2003 في مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي الثالث عشر لرؤساء الدول والحكومات بسانتا كروز دي لا سييرا وفي إعلان أنتيغوا موضوع تحليل ونشر من جانب الشبكة الإيبيرية الأمريكية لحماية البيانات وتحولت إلى اتجاه.

45- وفي هذا الصدد، فإن البلدان الإيبيرية الأمريكية التي اعتمدت القانون النموذجي الذي يغطي البيانات الشخصية بطريقة متكاملة هي أوروغواي، منذ عام 2008⁽¹³⁾؛ والمكسيك، اعتباراً من عام 2010⁽¹⁴⁾؛ وبيرو⁽¹⁵⁾ وكوستاريكا⁽¹⁶⁾، منذ عام 2011؛ ونيكاراغوا⁽¹⁷⁾ وكولومبيا⁽¹⁸⁾، منذ عام 2012؛ وبنما⁽¹⁹⁾، منذ عام 2019؛ والبرازيل⁽²⁰⁾، التي أصدرت قانونها عام 2018؛ وإكوادور⁽²¹⁾، التي فعلت ذلك عام 2021.

46- وفيما يتعلق بسلطة حماية البيانات، ينشئها القانون البرازيلي بوصفها جهازاً تابعاً للإدارة العامة الاتحادية غير المباشرة التي تتبع رئاسة الجمهورية⁽²²⁾. وفي إكوادور، تنشأ بموجب المادة 75 من القانون الأساسي لحماية البيانات الشخصية سلطة حماية البيانات الشخصية، وهي هيئة عامة ومستقلة ومسؤولة عن الإشراف على القانون. وفي نيكاراغوا، بموجب المادتين 28 و29 من القانون رقم 2012/787، تنشأ مديرية لحماية البيانات الشخصية ملحقة بوزارة المالية والائتمان العام، من أجل مراقبة البيانات الشخصية في قواعد البيانات العامة والخاصة والإشراف عليها وحمايتها. ولدى باراغواي قانون لحماية بيانات الائتمانات الشخصية⁽²³⁾ يمنح اختصاصات في هذا الشأن لسلطتين هما: المصرف المركزي وأمانة الدفاع عن المستهلك والمستعمل. والسلطة المقابلة في أوروغواي⁽²⁴⁾، وحدة التنظيم ومراقبة البيانات الشخصية، هي سلطة لا مركزية تابعة لوكالة الحكومة الإلكترونية في البلد، وهي الوحدة التنفيذية لرئاسة الجمهورية. والسلطة البنمية المعنية بحماية البيانات هي الهيئة الوطنية للشفافية والوصول إلى المعلومات، التي تبت لهذا الغرض من خلال مجلس حماية البيانات الشخصية، الذي يضم تسعة أعضاء من قطاعات متعددة. وتعتمد كولومبيا⁽²⁵⁾ من جانبها، على مندوبية حماية البيانات الشخصية التابعة لهيئة الرقابة على الصناعة والتجارة من أجل ممارسة اليقظة لضمان احترام المبادئ والحقوق والضمانات والإجراءات المنصوص عليها في القانون عند معالجة البيانات الشخصية.

(13) القانون رقم 18331، المؤرخ آب/أغسطس 2008.

(14) القانون الاتحادي لحماية البيانات الشخصية التي يحتفظ بها الأفراد، والقانون الاتحادي بشأن الشفافية والوصول إلى المعلومات العامة، والقانون العام لحماية البيانات الشخصية التي تحتفظ بها الجهات الملزمة بالإبلاغ، والقانون العام بشأن الشفافية والوصول إلى المعلومات العامة.

(15) القانون رقم 2011/29733.

(16) قانون رقم 8968.

(17) القانون رقم 2012/787.

(18) القانون رقم 2008/1266 والقانون الأساسي رقم 2012/1581.

(19) القانون رقم 2019/81 بشأن حماية البيانات الشخصية.

(20) القانون رقم 13709.

(21) القانون الأساسي لحماية البيانات الشخصية.

(22) المادة 55 من القانون العام لحماية البيانات الشخصية، المعدل بموجب القانون رقم 2019/853-13.

(23) القانون رقم 2020/6534.

(24) المادة 31 من القانون رقم 18331، المؤرخ آب/أغسطس 2008.

(25) المادة 19 من القانون الأساسي 2011/1581.

- 47- وفي جميع الحالات، يتعلق الأمر بسلطات إشرافية تتمتع بدرجة تزيد أو تنقص من الاستقلالية في الهيكل التنظيمي الوظيفي للدولة، وتتمتع بالاستقلالية التقنية، وإن لم تكن لديها استقلالية في الميزانية.
- 48- وفي هذا الصدد، تمثل الأرجنتين حالياً حالة تختلف عن بقية المنطقة الإيبيرية الأمريكية. وعلى الرغم من أنه كانت لديها عام 2000 سلطة لحماية البيانات الشخصية مقرها في وزارة العدل، فقد جرى في عام 2017، بموجب مرسوم الضرورة والطوارئ، تغيير درجة استقلالية السلطة الوطنية لحماية البيانات، وضُمت إلى وظائف رئيس مجلس الوزراء وظيفة ضمان الممارسة الفعالة للحق في الوصول إلى المعلومات العامة ومراقبة تطبيق قانون حماية البيانات الشخصية. وفي العام نفسه، أنشئت وكالة الوصول إلى المعلومات العامة، التي أسندت إليها مهمة الإشراف على الحماية الشاملة للبيانات الشخصية لضمان حق الأفراد في الشرف والخصوصية⁽²⁶⁾. ولذلك، ظلت الالتزامات المتعلقة بحماية البيانات، اعتباراً من عام 2017، ضمن اختصاصات وكالة الوصول إلى المعلومات العامة.
- 49- وفيما يتعلق بعمليات النقل الدولية للبيانات، فهي محظورة من حيث المبدأ بموجب النظام الأوروبي لحماية البيانات الشخصية. وبما أن النظام الأوروبي لحماية البيانات هو الأكثر تشدداً، فإنه يجيز الاعتراف لبعض البلدان بوضع "متوأم"، الذي ينطوي على أن لوائح البلدان الثالثة وتطبيقها العملي كليهما متوائمان مع نظام الاتحاد الأوروبي، وبالتالي، يتم إعلانها بلداناً متوائمة وفقاً للمادة 25(6) من توجيه البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا EC/46/95 بشأن حماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية وحرية نقل هذه البيانات. ولدخول هذا النظام الدولي للاعتراف بالمعاملة المتوائمة للبيانات الشخصية آثار تتجاوز الحدود، لأنه يتيح التبادل الحر للبيانات بين البلدان المعنية، وبالتالي، تيسيراً هاماً لخدمات التجارة الإلكترونية في بيانات من الثقة والأمن.
- 50- وفي المنطقة الإيبيرية والأمريكية، يتمتع بلدان بهذا المركز القانوني: الأرجنتين (منذ 2 تموز/يوليه 2003) (القرار EC/490/2003) وأوروغواي (منذ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2012) (القرار التنفيذي UE/484/2012). ويبرز كلا قراري الفريق العامل المنشأ بموجب المادة 29 من التوجيه EC/46/95، الذي يعلن توأماً الأرجنتين وأوروغواي، أنه سيجري رصد تطور حماية البيانات والطريقة التي تطبق بها سلطات حماية البيانات المعنية مبادئ حماية البيانات التي يدعو إليها النظام الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أن كلا من قرار المفوضية EC/490/2003 والقرار التنفيذي EU/484/2012، إلى جانب غيرها من القرارات المتعلقة بالحماية المتوائمة للبيانات الشخصية من جانب عدة بلدان عملاً بالمادة 25(6) من توجيه البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا EC/46/95، خضعاً عام 2016 لتعديل أقر بقرار المفوضية التنفيذي 2296/2016، المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2016، والذي يستند إلى حقيقة أن مستوى الحماية الذي ضمنته البلدان الثالثة يمكن أن يخضع لتغييرات وأنه يعود للمفوضية أن تتحقق بصورة دورية مما إذا كان للاستنتاج المتعلق بمواءمة مستوى الحماية المؤمن من البلد الثالث المعني ما يبرره موضوعياً وقانونياً.
- 51- وتجدر الإشارة إلى أن الأرجنتين كانت عام 2000 أول بلد في أمريكا الجنوبية يعتمد قانوناً وفقاً للنموذج الأوروبي لحماية البيانات الشخصية. ويشمل القانون رقم 25-326 حماية البيانات الشخصية المخزنة في المحفوظات والسجلات ومصارف البيانات وغيرها من الوسائل التقنية لمعالجة البيانات، العامة أو الخاصة، سواء كانت خاصة بالأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، حسب الاقتضاء.
- 52- وينص القانون على دعوى الحق في حماية البيانات الشخصية على المستوى الدستوري فيما يتعلق بالبيانات الشخصية بحيث تكون لصاحبها إمكانية الوصول إليها ويمكنه طلب تصحيح أو حذف البيانات غير الدقيقة أو المستخدمة لغرض تمييزي.

- 53- والمبادئ العامة المتعلقة بحماية البيانات المنصوص عليها في القانون هي: الشرعية، والغرض، وجودة البيانات، والموافقة، والتناسب، والمعلومات، وفئة البيانات، والاعتراف بالبيانات الحساسة، ومبدأ أمن البيانات.
- 54- ويكرس النظام الأرجنتيني أيضاً حقوق الوصول والتصحيح والإلغاء، وكذا الحق في الحصول على المعلومات في حالة قواعد البيانات العامة.
- 55- وكانت أوروغواي، من جانبها، التالية في اتباع نموذج النظام المذكور عندما اعتمدت في آب/أغسطس 2008 قانوناً عاماً (القانون رقم 18331) الذي يسري على البيانات المسجلة في أي نوع من الوسائط، سواء كانت موجودة في المجالات العامة أو الخاصة، وكذلك سواء كانت تتعلق بالأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، مع بعض الاستثناءات.
- 56- والمبادئ التي يسترشد بها نظام أوروغواي لحماية البيانات هي: مبدأ الموافقة كأساس لمشروعية معالجة البيانات؛ ومبدأ التقييد بسبب الغرض؛ ومبدأ الشرعية والجودة والتناسب؛ ومبدأ الشفافية؛ ومبدأ الأمن. كما أن مبادئ حسن النية والمسؤولية والتقليل إلى أدنى حد تتفق مع الأحكام القانونية.
- 57- ويكرس نظام حماية البيانات في أوروغواي بدوره حقوق الوصول أو التصحيح أو التحديث أو الإدراج أو الحذف لفائدة أصحاب البيانات، شريطة استيفاء الشروط المحددة في القانون، وفقاً للنظام الأوروبي لحماية البيانات.
- 58- وتسجيل قواعد البيانات إلزامي. وبهذا المعنى، يتبع قانون أوروغواي المبادئ التوجيهية للأحكام المعيارية التي ما فتئت تصبح متجاوزة. وبدلاً من ذلك، أفسحت الأحكام التي تنظم الطابع الإلزامي للتسجيل المجال لنظم المساءلة الاستباقية.
- 59- وينظم القانون عدداً من الإجراءات الإدارية وكذا الإجراءات القضائية المعجلة التي يمكن أن يحركها صاحب البيانات.
- 60- وكانت لهذه الطريقة في تنظيم المسائل المتعلقة بحماية البيانات الشخصية آثارها في المنطقة الإيبيرية الأمريكية، حيث استمر اعتماد قوانين ذات خصائص مماثلة لقوانين النظام الأوروبي في بلدان أخرى. وقد حدث ذلك بين عامي 2010 و2013 في بيرو، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا. وفي غضون ذلك، بدأت تظهر ملامح تكون نظام إيبيري أمريكي لحماية البيانات باعتباره نموذجاً يحتذى.
- 61- ولم تقف المنطقة الإيبيرية الأمريكية عند تشكيل نظامها لحماية البيانات الشخصية، بل مضت أيضاً إلى بناء نموذج للمواءمة والتعاون يمتد حتى الاتحاد الأوروبي ويسعى إلى تحسين تدفق الاقتصادات، إضافة إلى حماية حق الإنسان الأساسي في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية.

خامساً- النظام الإيبيري الأمريكي: الوضع الراهن

- 62- كان للاتحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي 679/2016، المعتمدة عام 2016 والتي دخلت حيز النفاذ عام 2018، تأثير كبير على العالم بأسره وكذا على المنطقة الإيبيرية الأمريكية.
- 63- ومن التعديلات التي أتت بها اللائحة ما يلي: إنشاء نظام لحماية البيانات مع نظام مساءلة أكثر استباقية يلغي الإلزام بالتسجيل، وتنفيذ إجراءات الخصوصية بالتصميم وبالتصغير، وتنظيم تقييمات الأثر، وتنظيم الحق في قابلية البيانات للتحويل، والطبيعة الإلزامية للشكاوى في حالة حدوث إخفاقات في النظم الأمنية، وتضمين النظام عقوبات أشد في حالات عدم الامتثال، إلى جانب أمور أخرى.

- 64- ومع أن المنطقة الإيبيرية الأمريكية تمضي في مواءمة قانونها في اتجاه اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي، لم يدرج أي تشريع المعايير الأوروبية بالكامل، ولم يوافق سوى عدد قليل من بلدان أمريكا اللاتينية على أحكام متوافقة مع مستجدات اللائحة.
- 65- ومع ذلك، تتبع قوانين حماية البيانات المعتمدة بعد دخول اللائحة (2018) حيز النفاذ مبادئها التوجيهية العامة وهي تتجه إلى التواء مع النظام الحالي للاتحاد الأوروبي. وهذا هو الحال في البرازيل (2018) وبنما (2019) وأندورا (2021) وإكوادور (2021). وهناك قوانين وضعية إيبيرية أمريكية أخرى تتجه إلى التكيف تدريجياً مع أحكامها.
- 66- وفي هذا الصدد، اعتمدت إكوادور القانون الأساسي رقم 459 بشأن حماية البيانات الشخصية في 26 أيار/مايو 2021، الذي يتبع مبادئ اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما فيما يتعلق بمبادئها التوجيهية الضامنة؛ وحقوق الوصول والتصحيح والإلغاء والمعارضة؛ والحق في القابلية للتحويل، ومبدأ المساءلة الاستباقية.
- 67- واعتمدت بنما، من جانبها، القانون رقم 81 في 26 آذار/مارس 2019، ودخل حيز التنفيذ في آذار/مارس 2021. واعتمد مرسوم تنفيذه في أيار/مايو 2021. ومن بين المستجدات الأخرى، ينص القانون على مبدأ قابلية التحويل.
- 68- ووافقت بلدان أخرى، كما في حالة أوروغواي، أحكامها مع أحكام اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي بنصها على منصب مندوب حماية البيانات، وهو منصب إنشأه إلزامي في بعض الحالات وتتمثل مهمته في تقديم المشورة بشأن صياغة تدابير حماية البيانات، والإشراف على الامتثال لها، واقتراح تدابير جديدة، والعمل كحلقة وصل مع سلطة الرقابة. كما نص على الإلزام بإجراء تحليل لأثر معالجة البيانات الشخصية عند استيفاء الشروط القانونية لهذا الغرض. وتم تحديث مبدأ السلامة بموجب القانون رقم 19-670 والمرسوم رقم 2020/64، اللذين يلتزمان أيضاً بقواعد اللائحة التي تركز مبادئ المساءلة الاستباقية والخصوصية بالتصميم والتقصير.
- 69- وعلى نفس المنوال، تنظر كوستاريكا في مشروع القانون رقم 22388، الذي يشكل تعديلاً شاملاً لقانون حماية الأشخاص لدى معالجة بياناتهم الشخصية (القانون رقم 8968). وينظم مشروع القانون منصب مندوب حماية البيانات، ويكرس الحاجة إلى إجراء تقييمات الأثر في مجال الخصوصية، ويعدل الأحكام المتعلقة بتسجيل قواعد البيانات، وينظم موافقة القاصرين، ويتضمن أحكاماً بشأن الخصوصية لاعتبارات مماثلة لتلك الواردة في اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي.
- 70- ويجري فيما يلي تحليل بعض العناصر التي تجعل بعض أنظمة حماية البيانات والخصوصية أكثر تشدداً، كما هو الحال في النظام الأوروبي، وإدماجها في التشريعات الإيبيرية الأمريكية.
- 71- وفيما يتعلق بمنصب مندوب حماية البيانات، تنظمه إكوادور في المادة 85 من قانونها الأساسي لحماية البيانات الشخصية المعتمد حديثاً. وفي حالة البرازيل، ينظر في منصب مندوب حماية البيانات على وجه التحديد في المادة 23 من قانون حماية البيانات. وتنظم أوروغواي هذا المنصب بعناية في المادة 40 من القانون رقم 19-670 وفي المرسوم رقم 2020/64. وفي المكسيك، يخضع مسؤول حماية البيانات الشخصية لللائحة الواردة في المادة 85 من القانون العام لحماية البيانات الشخصية التي تحتفظ بها الجهات المُلزَمة بالإبلاغ، وتُنظر كولومبيا في هذا المنصب في المادة 23 من المرسوم رقم 2013/1377.
- 72- وفيما يتعلق بالخروقات الأمنية، تنظر فيها إكوادور في المادة 79 من قانونها الأساسي لحماية البيانات الشخصية، والبرازيل في المادة 48 من قانونها العام لحماية البيانات، وأوروغواي في الفصل الثاني من المرسوم رقم 2020/64، والمكسيك في المواد 38 ومما يليها من قانونها العام لحماية البيانات الشخصية

التي تحتفظ بها الجهات الملزمة بالإبلاغ. وليست للأرجنتين أية لوائح تنظيمية في هذا الصدد، وإن كانت قد وافقت على سلسلة من التوصيات بشأن أمن المعلومات، وهي توصيات تنظر إلى الطابع الإلزامي⁽²⁷⁾. وفي كوستاريكا، تنظم الخروقات الأمنية المادة 38 من لائحة قانون حماية الشخص لدى معالجة بياناته الشخصية. وفي كولومبيا، تنظر فيها المادة 17 من القانون الأساسي 2012/1581، وفي بنما المادة 2(5) من القانون رقم 81 المؤرخ آذار/مارس 2019. وتتص نيكاراغوا، في المادة 11 من قانونها رقم 2012/787، على بلاغ إلزامي إلى الجيش أو الشرطة الوطنية. وتحدد القواعد الطبيعية الإلزامية للإبلاغ الموجه إلى سلطة حماية البيانات و/أو إلى صاحب البيانات الشخصية التي تعرضت لحادث أمني، وفي بعض الحالات تُحدّد آجال نهائية لهذا الغرض.

73- وفيما يتعلق بتقييمات الأثر في مجال حماية البيانات الشخصية، كرستها البرازيل في قانونها العام لحماية البيانات⁽²⁸⁾، وكرستها المكسيك منذ عام 2017⁽²⁹⁾ بجعلها ذات طابع إلزامي فيما يتعلق ببعض الحالات المحددة خصيصاً. وفي أوروغواي⁽³⁰⁾، لا تكون إلزامية إلا عندما ينص القانون على ذلك، وفي إكوادور تم تكريسها في قانونها الأساسي لحماية البيانات الشخصية لعام 2021⁽³¹⁾. وفي الأرجنتين، والجمهورية الدومينيكية، وكوستاريكا، وكولومبيا، لا تعد تقييمات الأثر إلزامية.

74- والحق في قابلية تحويل البيانات هو تعديل آخر من التعديلات التي تفرضها اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي. وبهذا المعنى، فإن الحق في قابلية تحويل البيانات، حسب توجيهها، مكرس في القانون الأساسي لحماية البيانات الشخصية المعتمد مؤخراً في إكوادور، إذ ينص على ما يلي: "لصاحب البيانات الشخصية الحق في استلام بياناته من المسؤول عن معالجتها في شكل متوافق تكنولوجياً ومحدث ومنظم وشائع وقابل للتشغيل البيئي وقابل للقراءة آلياً، مع الحفاظ على خصائصه؛ أو تحويلها إلى مسؤولين آخرين"⁽³²⁾. وقد كرسته بنما بدورها⁽³³⁾. وعلى نفس المنوال، كرست البرازيل الحق في قابلية تحويل البيانات في قانونها العام لحماية البيانات⁽³⁴⁾، كما في شيلي⁽³⁵⁾. وتنظم أوروغواي⁽³⁶⁾ والسلفادور⁽³⁷⁾ وهندوراس⁽³⁸⁾ على وجه التحديد قابلية التحويل الرقمي. وفي باراغواي⁽³⁹⁾، لا حماية للحق في قابلية تحويل البيانات إلا فيما يتعلق ببيانات الائتمان.

75- وبهذه الطريقة، يجري إحراز مزيد من التقدم في النظام، حيث لا يتبع النموذج الأوروبي التقليدي فحسب، بل يجري العمل في المنطقة الإيبيرية الأمريكية أيضاً على تحديث القواعد على غرارها، سعياً إلى تحسين سبل التعاون بين المنطقة الإيبيرية الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

(27) القرار رقم 2018/47.

(28) المادة 10، الفقرة 3.

(29) المادة 74 من القانون العام لحماية البيانات الشخصية التي تحتفظ بها الجهات الملزمة بالإبلاغ.

(30) المادة 6 من المرسوم رقم 2020/64.

(31) المادة 42.

(32) المادة 17.

(33) المادة 15، الفقرة 5، من القانون رقم 2019/81.

(34) المادة 18 (خامساً)، وفقاً للصياغة المعدلة بموجب القانون رقم 13-2019/853.

(35) المادة 9 من القانون رقم 19-628، المؤرخ 18 آب/أغسطس 1999، المعدل في عام 2018.

(36) المادة 471 من القانون رقم 19889، المؤرخ 9 تموز/يوليه 2020.

(37) قانون قابلية التحويل الرقمي، المؤرخ 30 نيسان/أبريل 2014.

(38) المادة 19(هـ) من المرسوم التشريعي رقم 142 بشأن الاتصالات والطاقة، المؤرخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1997، تم إصلاحها في عام 2008.

(39) المادة 8 من القانون 2020/6534 بشأن حماية البيانات الشخصية الائتمانية.

سادساً - الاستنتاجات

- 76- يجب أن تؤدي حقوق الأفراد دائماً إلى تحقيق كرامة الإنسان واستقلاليتهم ومساواتهم وحريتهم، وكذا أن تساهم في التعاون والتعايش الاجتماعي والسياسي، طالما كان الشخص هو أصل وغرض أي منظمة قانونية وسياسية.
- 77- وحتى في غياب حكم ينظم صراحة مسائل الخصوصية وحماية البيانات الشخصية ودعوى الحق في حماية البيانات الشخصية، تكون صون هذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان قائماً ويقوم على تصور القانون الطبيعي الذي تشريته الدساتير الإيبيرية الأمريكية حتى نهاية القرن الماضي.
- 78- وميزت ثلاثة معالم تطور النظام الإيبيري الأمريكي لحماية البيانات الشخصية. الأول هو إعلان مؤتمر القمة الإيبيري الأمريكي الثالث عشر لرؤساء الدول والحكومات بسانتا كروز دي لا سييرا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2003. والثاني هو إعلان أنتيغوا الصادر في حزيران/يونيه 2003. والثالث هو إعلان كارتاخينا دي أندياس، عام 2004.
- 79- وتعتبر معظم البلدان الإيبيرية الأمريكية الحق في الخصوصية حقاً أساسياً من حقوق الإنسان في دساتيرها.
- 80- وحماية البيانات الشخصية حق من حقوق الإنسان الأساسية أيضاً، وإن كانت غير مكرسة صراحة في الدساتير. غير أن اتجاه البلدان الإيبيرية الأمريكية كان يسير، خلال أنصاف العقود الثلاثة الأولى من القرن الحادي والعشرين، نحو سن قوانين تقوم على النظام الأوروبي لحماية البيانات الشخصية، وهو ما يكمل الأحكام البرنامجية لدساتير كل واحد من البلدان الإيبيرية الأمريكية.
- 81- ومما يميز النظام وجود قانون عام في هذا المجال يغطي بشكل شامل البيانات الشخصية.
- 82- ويحدد القانون المذكور مجموعة من المبادئ التي يجب التقيد بها واحترامها. وتشمل التزامات وحقوق ومسؤوليات مختلف الجهات المعنية. كما ينظم إنشاء سلطة مستقلة لمراقبة البيانات الشخصية يمكنها ممارسة أنشطتها بطريقة وقائية وكذلك فرض عقوبات لاحقة على الانتهاكات. ومن المهم أن تكون لديها صكوك قانونية لإنفاذ مختلف الحقوق المذكورة إدارياً وقضائياً.
- 83- ويخلص تحليل هذه المبادئ في الواقع المعياري الإيبيري الأمريكي إلى وجود نظام لحماية البيانات الشخصية يتخذ نموذجاً للمواءمة والتعاون، يتجاوز الاتحاد الأوروبي، ويسعى إلى تحقيق توازن صحي بين حماية حق الإنسان الأساسي وحرية تنقل السلع والأشخاص والخدمات والرساميل، ويمهد بدوره لتكامل اقتصادي واجتماعي صحي.
- 84- وكانت لاعتماد اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي 679/2016 ودخولها حيز النفاذ تداعيات قوية في المنطقة الإيبيرية الأمريكية، التي اعتمدت مختلف الحلول التي اقترحتها اللائحة بشأن قضايا مثل الحاجة إلى وجود شخص مسؤول عن حماية البيانات في كل وكالة، وشكل التبليغ عن الحوادث الأمنية ومعالجتها، وتدابير المساءلة الاستباقية، وتقييم المخاطر المحتملة في مختلف مراحل دورة حياة البيانات، والحق في قابلية التحويل، إلى جانب غيرها.
- 85- وانطلاقاً من إدراك كون التعاون عنصراً أساسياً في حماية البيانات الشخصية، يسعى نظام حماية البيانات الإيبيري الأمريكي إلى مواءمة قواعده وفقاً للنموذج الأوروبي من أجل تحقيق مستوى أعلى من التكامل في هذا المجال مع أوروبا.
- 86- ورغم أنه يتبين من التحليل الذي أجري أنه لا يؤخذ بجميع أحكام ومؤسسات حماية البيانات في مختلف تشريعات المنطقة الإيبيرية الأمريكية، يتضح بجلاء من الأمثلة المذكورة أعلاه أن هناك اتجاهاً نحو حماية شاملة لا تفتأ تتزايد للخصوصية والبيانات الشخصية، مع تأثيرات أوروبية واضحة، وهو ما يشكل النظام الإيبيري الأمريكي لحماية البيانات الشخصية.

سابعاً- الآفاق

87- يتبين مما سبق وجود نظام لحماية البيانات الشخصية تتجه نحوه المنطقة الإيبيرية الأمريكية، يقوم على المبادئ الأوروبية بشأن حماية البيانات الشخصية. وبهذا الشكل، تتبلور طريقة لهيكل آلية تعاون هامة بين المنطقة الإيبيرية الأمريكية وأوروبا ما فتئت تتطور منذ عقدين في مجال جغرافي لا يفتأ يتسع داخل القارة الأمريكية.

88- ويمكن اعتبار طريقة العمل هذه مثلاً للمساهمة في تطوير مبادئ الخصوصية وحماية البيانات في السياق العالمي، شريطة أن يتحقق هذا التكامل بشكل متناغم على أساس الاحترام المتبادل، مع تقليل التمييز وزيادة العدل، وفي عالم تسود فيه المبادئ الديمقراطية والتوق إلى التنمية الاقتصادية للشعوب. وذلك، طالما أنه لا يمكن توجيه ركائز تكنولوجية تؤدي إلى تحول في مجال الخصوصية، مثل تلك التي تطرحها تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والتكنولوجيا الأحيائية وإنترنت الأشياء والمراقبة بالفيديو الجماعي، إلا انطلاقاً من تصور متكامل للمبادئ.

89- وهذه تحديات يمكن رفعها، ويجب أن تكون أهدافنا التكامل والمواءمة، على أن تؤخذ في الاعتبار مساعدة الفئات المحرومة بصورة خاصة وفقاً لمقاييس أخلاقية وفي احترام لأشكال التنوع.